كونها ظاهرة تعنى بالاعتداء على مصالح الأمم بشتى أنواعها ، فتطور الزمن وما أتاحه العلم من تقدم في كافة المجالات ، ألقى بظلاله على الجريمة التي أضحت ترتكب بأساليب تعد الجريمة إحدى الظواهر التي ما تزال الشعوب والمجتمعات المدنية تعاني من ويلاتها ، أكثر يسرا وتطورا مما كانت عليه ، وهو ما انعكس على طرق تنفيذها وحتى خلق نوع جديد من الجرائم.

وتتميز الجريمة عن باقي السلوكات الإنسانية الأخرى أنها تصيب بالضرر مصالح تحميها القوانين ، والتي أجمعت التشريعات الوضعية على وجوب المحافظة عليها وصيانتها ، فالجريمة سواء بسلوكها الإيجابي أو السلبي إتيانا أو امتناعا تهديد حقيقي لمصالح الدول وشرائحها، وهو ما جعل أغلب الشعوب إن لم نقل كلها تجمع على ضرورة محاربة هذه الظاهرة برصد الجزاء لمن يقدم عليها ، أو يحاول الإقدام عليها وهو ما يبرر معاقبة التشريعات على الشروع في الجرائم لاعتبارات خاصة بالردع حتى قبل اكتمال معالم الجريمة

وعملت التشريعات والفقه على محاولة وضع تعريفات لهذه الجرائم ، وإيجاد تقسيمات لها حسب الزاوية المعتدى عليها أحيانا ، وحسب البنيان المادي للجريمة أحيانا أخرى وتماشيا مع ذلك وضعت معايير لتصنيف هذه الجرائم ، ومنه التصنيف القائم على أساس الركن المادي للجريمة ، ومن ذلك عنصر الزمن الذي يلعب دورا أساسيا في معرفة ما إذا كانت الجرائم حينية أي ترتكب وتنتهي في نفس الوقت ، أو جرائم يستمر فيها الاعتداء لفترة زمنية قد تطول وقد تقصر وهو ما يصطلح عليه الجرائم المستمرة.

وبقاء الاعتداء مستمرا سواء من ناحية فعل الجاني أو إرادته هو أساس التعريف الذي يمكن إعطاؤه للجريمة المستمرة والذي يلعب فيه عامل الزمن دورا هاما ، والذي من خلاله توضع الحدود الفاصلة بين هذه الجريمة وغيرها من الجرائم.

فاجتمع الفقهاء على أن عنصر الزمن أهم العناصر المميزة للجريمة المستمرة، كون الاستمرارية التي تطبع أركان هذه الجريمة تجعلها مناطا لتقسيم الجرائم حسب ركنها المادي، كون الجريمة المستمرة تستمر الأفعال المكونة لها فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر وهو ما يجعل الموضوع ذا **أهمية** بالغة كونها تعنى بتحليل العناصر المكونة للجريمة المستمرة.

فهي ليست مجرد جريمة تقع وتنتهي بانتهاء السلوك الإجرامي المكون لها بل تستمر على تستمر باستمرار مراحل الجريمة لتتجاوز المرحلة المادية الأولى إلى فترة غير معلومة من الزمن.

ونظرا **للميول الذاتي** لهذا النوع من المواضيع الذي يتناول بالدراسة جرائم ويفصل في أركانها ويوضح نقاط الخصوصية فيها، ونظرا لطبيعة الجريمة المستمرة التي استقر أغلب الفقهاء على أنها جريمة في غاية الخصوصية، اخترنا الموضوع، لنركز على النقاط التي بها مراكز الخصوصية سواء من حيث تفرقتها عن باقي الجرائم أو من خلال تبيان أركانها والتفصيل في أركانها وفي إجراءات المتابعة والقمع فيها، **فالدافع** من وراء اختيار الموضوع يتلخص في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لأهمية الموضوع محل الدراسة ولكثرة المراكز التي تصلح لأن تكون محلا للدراسة.

ومن خلال ما سبق تتبادر جملة من الإشكالات، سنحاول تناولها وتحليلها محاولين في الأخير الإجابة عنها، وهو ما سنستعرضه بالدّراسة والتحليل ومنها: ماهي الطبيعة القانونية للجريمة المستمرة التي تجعلها محل خلاف مع باقي الجرائم ؟ وكيف تنظم قواعد المتابعة والجزاء فيها ؟

ولتحليل ما سبق من الإشكالات اعتمدنا **المنهج التحليلي** كونه الأنسب في دراسة هذا النوع من المواضيع التي تحلل أنواعا من الجرائم، وتبين أركانها بالتفصيل ونقاط الخصوصية فيها ويظهر الجوانب التي تحتاج تفسير في الجريمة المستمرة، كما يقف بالتحليل عند الوصول إلى محلات تفرقة في ذات الجريمة.

ونهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإحاطة بكافة جوانب الجريمة المستمرة، والخوض في نقاط التفرقة التي تميزها عن غيرها من الجرائم سواء من حيث أركانها أو من حيث اجراءاتها الخاصة، وكذا تناول موضوع عام في تقسيمات الجرائم لم ينل حظه الذي يوازي أهميته العلمية الوافرة، محاولين وضع مادة علمية تفيد الحقل العلمي وتثريه، كما نهدف إلى تناول بالمناقشة النواحي المغفلة في الدراسات السابقة.

ولم نكن السباقين إلى هذا الموضوع فقد **سبقنا إليه عديد الباحثين** ، الذين تناولوه في معظمهم كجزئية ضمن تقسيمات الجرائم حسب ركنها المادي، إذ أنها لم تأتي بالتفصيل المطلوب ونجد منهم الدكتور عبد الحكم فودة في مؤلفه الاستمرارية والوقتية في الجرائم

العمدية وكذا المراجع العلمية التي تفصل في قانون العقوبات وتأتي على شرحه.
وكذا المراجع والموسوعات العلمية التي تفصل في تقسيمات الجرائم وتأتي على بيان أركانها العامة.
وكأي عمل علميٍ آخر فإنه معرض لجملة من **الصعوبات** التي واجهتنا خلال إنجازه ومنها
_نقص المادة العلمية التي تفيد في الموضوع فمعظمها أتت عامة.
_ إغفال جل الباحثين للنقاط التي تمس بالجريمة وبإجراءاتها الخاصة وتناولها فقط كتقسيم من تقسيمات الجرائم المستمرة.
_ غياب أبحاث علمية مستقلة واردة تحت اسم الجريمة المستمرة، والاكتفاء بالتطرق إليها كجزئية من موضوع عام.
_ وجود معظم ما يخص هذه الجريمة في المراجع التي تفسر القانون العام لقانون العقوبات رغم ندرتها في المكتبات الجامعية كون معظم مؤلفيها من المشارقة.
وبالرغم من كل هذا حاولنا جاهدين مواجهة كل الصعوبات لإنجاح هذا العمل العلمي إفادة أهل الاختصاص به.

وتحليلا لما سبق سنحاول تناول موضوع البحث من ناحيتين، الأولى نخصها للأحكام العامة للجريمة المستمرة والثانية لدراسة الجوانب الإجرائية في ذات الجريمة، وعليه قسمنا خطة البحث تقسيما ثنائيا، فتناولنا في الفصل الأول من خلال مبحثين ماهية الجريمة المستمرة لنتطرق فيها إلى تعريفات الجريمة وتفرقتها عما يشابهها من جرائم في المبحث الأول ، وكذا الإتيان على الأركان العامة للجريمة المستمرة في المبحث الثاني لدراسة وتحليل مراكز الخصوصية في أركان الجريمة المستمرة، لنخرج بمفهوم شامل عن الجريمة المستمرة.

كما سنخص الفصل الثاني بدراسة الجوانب الإجرائية للجريمة المستمرة، فخصصنا المبحث الأول فيه لدراسة المتابعة في الجريمة المستمرة وإبراز مدى خصوصية الأحكام العامة المتعلقة بالاختصاص والتقادم وغيرها من المسائل الإجرائية، لنخصص المبحث الثاني لدراسة قمع الجريمة المستمرة.

محاولين في هذا المبحث أن نأتي على النقاط التي ينفرد بها الجزاء في هذه الجريمة وكذا

التطرق إلى ظروف التشديد بها ومدى اعتبارها جريمة واحدة.